

قوله ويخلاف ما ذكره الرسول الرصيد فاصاب انسانا او مالا في فروع
لا يضمنه وفي الارشاد والطريق يضمنه يريد بهذا الفرق بين الارشاد
الارسل الى الرصيد والارشاد في الطريق ففي الاول الاضمان عليه وفي الثاني
يحب الضمان اذا كان على الفور لان المسبب اما الضمان اذا وجد منه الموزك
والا فلا ففي الارشاد الرصيد لم يوجب العذر لانه استباح ذمته
الارشاد في الطريق وجب التمسك لانه شغل طريق المسلمين وهو ان يجر له
كل ما يقع عليه من غصه ولا اهل التمسك ان يتلوه فان عرض هل يحمي
الضمان على صاحبه ان لم يتقدموا المقتل العرض لانه عليه وان كانوا انقضا
المضاجع لطلب تعليم الضمان بمنزلة الحارطة الحامل **قوله** ولو ارسله
فانقذت زرعها على فروع من المرسيل دون بقية بقا قوله شاة لقتاب
وقوله على فروع اي على فروع الارشاد والمزاد منه ان لا يضمنت عسا وشا
مال في الدنيا والضعف كما ارسله في فروع الارشاد فامسك ان
ساقية الى الزرع ضمن وان لم يسبقها بان لم يكن طريقها لكن لم يعطف الدابة
عسا وشا لا ذهبت الى الوجه الذي ارسله صاحبه فاصاب الزرع من
ارضا وان يولف عسا وشا لا فاصاب الزرع ان كان له طريق اخر لم
يضمن والايضن في ذمات شيخ الاسلام وفي غصن التوارك صاحب
الزرع اذا قال له الدابة ان ذمته في زرعي فاخرجه هو ضامن بالاشارة
وجال احواجا وان اخرج واسج باخرها فلا ضمان عليه لانه فعل باس
هذا احتياط المعنى ان اللب وكان يورض بقوله يضمن في الوجه الاجمير
ايضا **قوله** ما استر اشارة الى قوله انقطع حكم الارشاد **قوله** ولو اتقاه
الدابة فاصاب مالا او آدميا لملا او حمارا الاضمان على صاحبها لقوله

عليه

عليه السلام جرح الجاحجبار فانه يجهل المعقولة اي تقسم العجم التي يجرها
جباري المعقولة لانه الدابة اذا التفت شيئا على فروع الاضمان على الضمان
ولا يلزم جبارا فان في الفناء والصغرى ذمته لرجل ذمته ليلها او بها ليعبر
ارسله فامسك زرع رجل الاضمان عليه لانه لم يحمي انما ذهبت دابته
يعرضه وقد قال الله تعالى ولا تعدوا زرع الاعمال العالم وقال الشافعي
ان كانت ذهبت لبلاضح وان كانت ذهبت بها والايضن وقال
الدور في شرحه وسواء كان انقلاها ذمته ما حياها او في الطريق
او ذمته عيب لانه لا يصنع له في افعالها ولا تملكه الاحتراز من افعالها
فلا يضمن ما يولد منه **قوله** من الارشاد واحواية الضمير راجع الى
الارشاد اراد ما حوايات الارشاد القود والسموف والبول **قوله**
فالشاة لقتاب فقتت عندها فعمها ما عصبها اي مال في الحارطة الصعد
وصورتها مجعدن يعصوب عن الجمعه في شاة لقتاب وبعض الختوار
دجزو الخزار ثقفا عن واحدة منهن والى الشاة ما معها وفي المند
رتم بهن وفي العبر ربه ليمته الهنا فاصل الجامع المعروف بان
خسوا الاسلام واما وضع المسئلة هكذا اعلم هذا الوجه ليبين ان الخوار
كثرت الخوار الخوارات وكنه مختلف والسر والجار والمغل مثل السر
والسر وقال الساطي في كتاب الاحاسر وقال ابو يوسف ذلك كله عليه
مانقصة في جميع الماهم وقال الخضر الذي تاجي خان في شرح الحارطة الصغير
وقال الشافعي في حجب النقصان لان الواجب ضمان المالك دون النفس فيقتدر
بنقصان المايشة في الشاة واصحابها اجزاء اثاره من ربه ربات
على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اوجب ذلك ذمته عن حماره وهي بذلك